النهار
الخميس 12-04-2012 العدد 24702
5

تباين في لجنة الإعلام حيال مقاربة مقتل شعبان
8 آذار تنتظر التحقيق و14 آذار لاستدعاء السفير السوري

ثلاثة عناوين "ساخنة" بحثتها لجنة الاعلام والاتصالات امس: استشهاد الزميل المصور علي شعبان، وهيئة ادارة قطاع الاتصالات، وحجب الاعلانات عن بعض التلفزيونات.

في المحورين الاولين، ظهر تباين سياسي بين فريقين. فريق 8 آذار اصرّ على انتظار التحقيق في قضية شعبان، معتبرا انه لا يجوز استباق النتائج وتحديد الجهة المسؤولة قبل التمكن من تجميع كل المعطيات، وفريق 14 آذار الذي اعتبر ان كلام الزميلين الصحافي حسين خريس والمصوّر عبد خياط ينبغي الاستناد اليه "لكون الاثنين يشكلان الاساس، ويفترض التركيز على شهادتهما لانهما كانا على ارض المعركة وشاهدين على الوقائع، وان كلامهما اثبت ان اطلاق النار اتى من الجانب السوري".

هذا الموقف لنواب 14 آذار داخل اللجنة ذهب الى ابعد من ذلك، اي الى حد الطلب من الحكومة استدعاء السفير السوري علي عبد الكريم علي لكشف كل

> **النائب عمار حوري: "وزير الاتصالات يتحمل مسؤولية حجب أي حركة اتصالات، سواء في جريمة سمير جعجع او قبلها في جريمة استهداف الشيخ سامي الجميل"**

الملابسات و"تحديد الجهة التي ارتكبت هذه الجريمة".

حيال هذا التباين الذي بقي في حدود النقاش، اجمعت اللجنة على "ادانة الجريمة وحض الحكومة على تكثيف الجهد والخطوات لجلاء كل الملابسات".

والى العلن، حرص رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله على التحدث من دون "موقف سياسي"، فقال: " الجميع يقفون الى جانب المؤسسات الإعلامية، ونحن تابعنا خطوات الحكومة، وخصوصاً ان هذا الموضوع أصبح في يد القضاء ويحتاج الى معطيات تقدّمها الجهات الرسمية. اما كلجنة فارتأينا ان نحض الحكومة وندعوها الى تكثيف الجهد والخطوات لجلاء كل الملابسات، وعلى ضوء ما يأتينا من معطيات رسمية نتخذ الموقف المناسب، لكن هذا الموضوع أصبح في عهدة القضاء والحكومة، ونحن ننتظر هذه الخطوات وندعو الى التعجيل فيها، لأن الخسارة وقعت علينا جميعاً، وهذا الشهيد فقدناه جميعاً".

أعضاء لجنة الاعلام يقفون دقيقة صمت حداداً على استشهاد شعبان. (حسن عسل)

تعديل قانون الاتصالات

اما النقاش الثاني داخل الجلسة فتركز على انشاء هيئة ادارة الاتصالات، اذ ناقش النواب تفاصيل مشروع قانون تعديل فقرة من المادة السادسة والفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثامنة من القانون الرقم 431 اي قانون الاتصالات، الا ان المشروع رفض بشبه اجماع تقريبا.

اوساط نيابية شاركت في الجلسة لخصت ابرز اسباب الرفض بالقول لـ"النهار" ان "هذا المشروع يكرّس العودة الى زمن الطائفية، في وقت ينبغي التركيز على الخروج من الطائفية بدل تكريسها، وهذا التكريس يتجلّى عبر اعتماد الرقم 6 ومبدأ المداورة في رئاسة الهيئة، ثم ان تطوير الادارة لا يكون على هذا النحو".

الا ان اوساطاً اخرى شاركت ايضا في الجلسة اكتفت بالقول ان "اسباب تعديل القانون لم تكن وافية، لذلك لم نتخذ موقفا مؤيدا من التعديل في انتظار مزيد من الشروح".

وقال فضل الله ان "اللجنة تحتاج الى مزيد من الايضاحات

> **"القانون 140 يتحدث عن التنصت، فيما المطلوب اليوم هو حركة الاتصالات وهذا أمر آخر"**

قبل اتخاذ اي موقف".

وفي موضوع حجب الاعلانات عن بعض القنوات التلفزيونية، استمعت اللجنة الى آراء اصحاب التلفزيونات، وما تعانيه من حجب للاعلانات، فطلبت تزويدها المعلومات اللازمة عبر تقديم مذكرة لشرح كل ما يتعلق بهذا القطاع ولمتابعة الموضوع وأسبابه وطريقة معالجته.

ورغم ان مسألة "داتا" الاتصالات لم تبحث في امس، الا ان مقرر اللجنة النائب عمار حوري حرص على التذكير بها، واوضح بعد الجلسة ان "المشكلة تكمن في ان القانون 140 لا يشير الى حركة داتا الاتصالات، وقد سمعنا كلاماً من وزير الاتصالات حول رفضه اعطاء حركة الاتصالات منذ 15 كانون الثاني الماضي، ولكن ولئلا تختلط الأمور، فإن القانون 140 لا علاقة له بهذا الموضوع لانه يتحدث عن التنصت، فيما المطلوب اليوم هو حركة الاتصالات وهذا أمر آخر".

واضاف: "وزير الاتصالات يتحمل مسؤولية حجب أي حركة اتصالات سواء بالمباشر او بغير المباشر، وسواء في جريمة استهداف سمير جعجع او قبلها في حادثة الشيخ سامي الجميل أو اي جريمة أخرى، وهناك محاولة لتزوير الحقائق عبر جعل الأمور وكأنها تخضع للقانون 140، الا ان هذا القانون موضوع آخر".

واستنكر "جريمة استشهاد شعبان"، مطالبا الحكومة "باستدعاء السفير السوري وتوجيه احتجاج شديد اللهجة اليه، لانه من غير المقبول اطلاق النار لساعات ثم القول اننا لا نعلم من أطلق النار".

وسئل عن القرار القضائي الذي يمنع اعطاء "داتا" الاتصالات لفرع المعلومات، فأجاب: "القرار القضائي يتعلق بالتنصت، وحركة الاتصالات أمر آخر، الا اذا كانه هناك من يصر على عدم كشفها".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"